Distr.: General
27 July 2022
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تقرير عن اجتماع الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد المعقود في فيينا، من 15 إلى 17 حزيران/يونيه 2022

أولا- مقدمة

1- قرَّر مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، في قراره 2/3، أن ينشئ فريقاً عاملاً حكوميًّا دوليًّا مفتوح العضوية مؤقَّتاً بغية تقديم المشورة إلى المؤتمر ومساعدته في تنفيذ الولاية المسنَدة إليه فيما يتعلق بمنع الفساد.

2- وقرَّر المؤتمر أن يضطلع الفريق العامل بالمهام التالية:

(أ) مساعدة المؤتمر في تطوير وتجميع المعارف في مجال منع الفساد؛

(ب) تيسير تبادل المعلومات والخبرات بين الدول فيما يتعلق بالتدابير والممارسات الوقائية؛

(ج) تيسير جمع أفضل الممارسات في مجال منع الفساد وتعميمها والترويج لها؛

(د) مساعدة المؤتمر على تشجيع التعاون بين جميع أصحاب المصلحة وقطاعات المجتمع بغية منع الفساد.

3- ورحب المؤتمر، في قراره 6/9، بالجهود المستمرة التي يبذلها الفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بمنع الفساد من أجل تيسير تبادل المعلومات بين الدول الأطراف، وشدد على أهمية الاستنتاجات والتوصيات الصادرة عن الفريق العامل.

4- وطلب المؤتمر، في القرار نفسه، إلى الدول الأطراف أن تواصل توفير تلك المعلومات، كما طلب إلى الأمانة، رهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، أن تواصل عملها باعتبارها مرصدا دوليا، وذلك بالقيام بأمور منها تحديث الموقع الشبكي المواضيعي للفريق العامل، بإدراج المعلومات ذات الصلة فيه.

5- وطلب المؤتمر، في قراره 1/6، إلى الأمانة أن تنظم جداول الأعمال المؤقتة للهيئات الفرعية التي أنشأها المؤتمر بحيث تتجنب تكرار المناقشات، مع مراعاة الولايات المسندة إلى تلك الهيئات.

6- وطلب المؤتمر، في قراره 3/9، إلى هيئاته الفرعية ذات الصلة، إدراج موضوع للمناقشة في اجتماعاتها المقبلة بشأن كيفية تعزيز استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ الاتفاقية.

الرجاء إعادة استعمال الورق

7- وطلب المؤتمر، في قراره 8/9، إلى الفريق العامل إدراج موضوع للمناقشة في اجتماعه الثالث عشر بشأن التحديات والممارسات الجيدة في مجالات التوعية والتعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد.

8- وتماشيا مع هذه القرارات، سيكون الموضوعان المطروحان للمناقشة في الاجتماع الثالث عشر للفريق العامل هما: "التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية" و"التحديات والممارسات الجيدة في مجالات التوعية والتعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد".

ثانيا- تنظيم الاجتماع

ألف- افتتاح الاجتماع

9- عقد الفريق العامل اجتماعه الثالث عشر في فيينا في الفترة من 15 إلى 17 حزيران/يونيه 2022، بأسلوب الحضور الشخصي مع مشاركة محدودة عبر الإنترنت.

10- وعقد الفريق العامل ستة اجتماعات، ترأسها حسن عبد الشافي أحمد عبد الغني (مصر)، رئيس المؤتمر في دورته التاسعة. وعقدت خمسة من هذه الاجتماعات بالاشتراك مع فريق استعراض التنفيذ.

11- ونظر الفريق العامل في البندين 2 و3 من جدول أعماله بالاشتراك مع فريق استعراض التنفيذ.

12- وأشار الرئيس، لدى افتتاح الاجتماع، إلى قرار المؤتمر 2/3 الذي كان المؤتمر قد أنشأ الفريق وحدد مهامه بموجبه. وأشار الرئيس أيضا إلى قرار المؤتمر 6/9 الذي قرر فيه المؤتمر أن يواصل الفريق العامل عمله على إسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى المؤتمر في تنفيذ ولايته. ورحب الرئيس بالتزام الدول الأطراف وجهودها الرامية إلى تقديم معلومات عن الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد إلى الأمانة، بوصفها مرصدا دوليا. وأشار الرئيس إلى أن جدول الأعمال المؤقت قد أعد وفقا لقراري المؤتمر 3/9 و8/9.

باء- إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

13- أقر الفريق العامل، في 15 حزيران/يونيه، جدول الأعمال التالي:

1- المسائل التنظيمية:

(أ) افتتاح الاجتماع؛

(ب) إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال.

2- تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة[1]:

(أ) الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد:

'1' مناقشة مواضيعية بشأن التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ اتفاقية مكافحة الفساد؛

'2' مناقشة مواضيعية بشأن التحديات والممارسات الجيدة في مجالات التوعية والتعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد؛

(1) القرار 3/9 المعنون "متابعة إعلان أبوظبي بشأن تعزيز التعاون بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة وهيئات مكافحة الفساد على منع الفساد ومكافحته بمزيد من الفعالية، واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في هذا الصدد"؛ والقرار 6/9 المعنون "متابعة إعلان مراكش بشأن منع الفساد".

(ب) توصيات أخرى.

3- متابعة نتائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن التحديات والتدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتعزيز التعاون الدولي.[2]

4- الأولويات في المستقبل.

5- اعتماد التقرير.

جيم- الحضور

14- مُثِّلت في الدورة الدولُ التالية الأطراف في الاتفاقية: الاتحاد الروسي، أذربيجان، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إسرائيل، إكوادور، ألبانيا، ألمانيا، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أنغولا، أوروغواي، أوغندا، أوكرانيا، إيران (جمهورية-الإسلامية)، أيرلندا، إيطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، البرتغال، بلغاريا، بنما، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات)، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، تشاد، تشيكيا، توغو، تونس، تيمور-ليشتي، الجزائر، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جنوب أفريقيا، دولة فلسطين، رواندا، رومانيا، سري لانكا، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، السودان، السويد، سويسرا، سيراليون، شيلي، صربيا، الصين، العراق، عمان، غامبيا، غانا، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية-البوليفارية)، فنلندا، قطر، قيرغيزستان، كازاخستان، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لاتفيا، ليبيا، ليختنشتاين، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المغرب، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، ناميبيا، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، الهند، هندوراس، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليمن، اليونان.

15- ومُثِّل في الاجتماع الاتحاد الأوروبي، وهو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية طرف في الاتفاقية.

16- وأجاز المؤتمر، وفقا للقاعدة 2 من قراره 5/4، دعوة المنظمات الحكومية الدولية، ووحدات الأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والوكالات المتخصصة ومؤسسات أخرى تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمعاهد التابعة لشبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية، إلى المشاركة في اجتماعات الفريق العامل.

17- ومُثِّلت بمراقبين الوحدة التالية التابعة للأمانة العامة، وهيئات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها التالية، والوكالة المتخصصة التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: إدارة عمليات السلام التابعة للأمانة العامة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

18- ومُثِّلت بمراقبين المنظماتُ الحكومية الدولية التالية: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، المنظمة الدولية لقانون التنمية، جامعة الدول العربية، منظمة الجمارك العالمية.

(2) نوقش البند 3 من جدول الأعمال بالاشتراك مع البند 6 من جدول أعمال فريق استعراض التنفيذ، وهو يرد في تقرير فريق استعراض التنفيذ عن دورته الثالثة عشرة المعقودة في فيينا في الفترة من 13 إلى 17 حزيران/يونيه 2022.

ثالثا- تنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة

ألف- الممارسات الجيدة والمبادرات في مجال منع الفساد

1- مناقشة مواضيعية بشأن التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية

19- قدَّم الرئيس عرضا تمهيديا للبند 2 (أ) '1' المعنون "مناقشة مواضيعية بشأن التشجيع على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية"، ودعا المشاركين إلى تقديم ملاحظاتهم وتعليقاتهم بعد العرض الاستهلالي المقدم من ممثلة للأمانة.

20- وقدَّمت ممثلة الأمانة ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية (CAC/COSP/WG.4/2022/2). وأشارت إلى أن ردود الدول الأطراف التي تلقتها الأمانة بعد الموعد النهائي المحدد في 30 آذار/مارس 2022 قد أُدرجت في ورقة الاجتماع COS/COSP/WG.4/2022/CRP.2. وشكرت ممثلة الأمانة الدول الأطراف التي قدمت قبل الاجتماع معلوماتٍ ركَّزت على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتعزيز النزاهة في المشتريات العمومية وإدارة الأموال العمومية (المادة 9 من الاتفاقية) وتعزيز إبلاغ الناس (المادة 10 من الاتفاقية) وتشجيع مشاركة المجتمع (المادة 13 من الاتفاقية). وقد شكَّلت هذه المعلومات أساسا للوثيقتين المذكورتين أعلاه.

21- وأظهرت الردود التي تلقتها الأمانة الاستخدام المتزايد والواسع النطاق لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتنفيذ الاتفاقية. وقد أفادت الدول الأطراف بأنها استخدمت هذه التكنولوجيات لضمان الشفافية وتبسيط عمليات الاشتراء. وأبلغت العديد من الدول الأطراف أيضا عن استخدام المنصات الإلكترونية لتزويد الجمهور بالمعلومات المتعلقة بكيفية تنظيم الإدارة العمومية وسير عملها وعمليات اتخاذ القرارات فيها. وإضافة إلى ذلك، أبلغت الدول الأطراف عن استخدام المواقع الشبكية الحكومية والبوابات الإلكترونية وتطبيقات الهاتف المحمول من أجل السماح لأفراد الجمهور بتقديم مدخلات بشأن مشاريع القوانين والسياسات، وكوسيلة لحفز النقاش على الصعيد العام بشأن القضايا الهامة. وأخيرا، أشارت الردود، التي قُرئت بالاقتران مع تحليل الاحتياجات من المساعدة التقنية المستقاة من الاستعراضات القطرية التي أُجريت في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى أن عدم وجود نظم اشتراء كفؤة قائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لا يزال يشكل عقبة واسعة الانتشار أمام تنفيذ المادة 9 من الاتفاقية.

22- وقدم مناظِر من البرازيل عرضا إيضاحيا عن الإدارة الإلكترونية لعمليات الاشتراء الحكومي، وشدَّد على أن المشتريات العمومية عُرضة للفساد. وعرض المناظِر نظام معلومات ييسِّر جمع ونشر البيانات المتعلقة بمخاطر الفساد في مجال المشتريات العمومية بالاستفادة من مصادر مختلفة في قواعد البيانات التي تتعهدها الحكومات. ويعتمد نظام المعلومات المذكور على سجلات مراجعة الحسابات وعمليات الاشتراء السابقة وقواعد البيانات الحكومية لإجراء تحليلات متقاطعة للبيانات، وإطلاق "إنذارات بالخطر"، بما في ذلك حالات تضارب المصالح أو الاحتيال المحتملة، ووقف عمليات إرساء العقود العمومية. وأشار المناظِر إلى أن هذه العملية تُنفَّذ يوميا وتنتج عنها تقارير منتظمة يمكن أن تكون موضع متابعة من قِبل مراجعي الحسابات من خلال إجراء مزيد من التحليلات والتحقيقات. وقد أتاح هذا النظام الإشراف على عمليات الاشتراء بقدر أكبر من الكفاءة والفعالية، وهو ما لم يكن ليتأتَّى من خلال الإشراف البشري وحده. وأفاد المناظِر بأن هذه الأداة قد أثبتت فائدتها في إدارة تدابير التصدي لحالات الطوارئ أثناء جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، بشأن جملة أمور منها ما يتعلق بشراء المعدات واللوازم الطبية.

23- وأبرز مناظِر من مدغشقر عدة مبادرات قائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل تنفيذ الاتفاقية ومنع الفساد. وعلى وجه التحديد، قدَّم معلومات عن استخدام البوابات الإلكترونية لإدارة عمليات الاشتراء وتحصيل الضرائب. وقدَّم المناظر أيضا معلومات عن إدماج الأدوات القائمة على التكنولوجيا في "مركز خدمات جامع" بغية تمكين السلطات الجمركية من تعزيز الكفاءة وزيادة مستوى إيرادات الدولة المتأتية من الجمارك. كما قدَّم المناظِر معلومات عن استخدام المواقع الشبكية والبوابات الإلكترونية لتيسير الإبلاغ عن الفساد ونشر المعلومات المتعلقة بالأنشطة والخدمات الحكومية والنصوص القانونية والسياسات والأطر القانونية والإجراءات الإدارية. وأشار إلى مبادرة جديدة تنطوي على استحداث منصة إلكترونية لكي يستخدمها الجهاز القضائي في تعزيز الكفاءة والشفافية في إدارة شؤون العدالة الإدارية والجنائية.

24- وقدَّمت مناظِرة من صربيا عرضا إيضاحيا تناول استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من جانب هيئة مكافحة الفساد في بلدها، وشدَّدت على أهمية التحول التكنولوجي في تحسين فعالية الهيئة. وأشارت إلى أن البوابات الإلكترونية تُستخدَم لتعزيز الكفاءة والفعالية والشفافية على نطاق القطاع العام. وأضافت أن هذه البوابات تُستخدم في: (أ) تقديم إقرارات الذمة المالية من جانب الموظفين العموميين والتحقق منها؛ و(ب) تسجيل تقديم التقارير المالية السنوية وتقارير نفقات الحملات الانتخابية؛ و(ج) تسجيل ورصد تنفيذ "خطط النزاهة" التي يتعين على جميع السلطات العمومية اعتمادها. وأشارت المناظِرة إلى قانون منع الفساد الذي استحدث تدريبا إلزاميا للموظفين العموميين على منع الفساد والإبلاغ عنه. وبسبب جائحة كوفيد-19، قُدِّم هذا التدريب عبر الإنترنت واستفاد منه، بالتالي، عدد أكبر من المسؤولين الحكوميين في جميع أنحاء البلد. غير أنها لاحظت أنه لا تزال هناك تحديات قائمة، بما في ذلك الحاجة إلى عددٍ كافٍ من الموظفين الذين يتمتعون بالمهارات التقنية اللازمة وضرورة تعزيز التعاون فيما بين المؤسسات التي تجمع وتدير المعلومات المتعلقة بمنع الفساد.

25- وشدَّدت مناظِرة من الإمارات العربية المتحدة على ضرورة توافر الأدوات التكنولوجية للتصدي للفساد. وقدَّمت معلومات عن الجهود التي تبذلها حكومة بلدها من أجل رقمنة الإجراءات في القطاع العام وعن مبادرات محددة قلَّلت من مخاطر الفساد في مجالي الإنفاق العمومي والمشتريات العمومية. وقدمت المناظِرة معلومات عن العديد من منصات الإدارة الإلكترونية، بما في ذلك منصة لإدارة الخزينة تتعقب المعاملات العمومية وتوجِّه الانتباه إلى المعاملات المشبوهة بصورة آنية. وأضافت أن هناك منصة مماثلة تُستخدم في عمليات الاشتراء وتسمح لمراجعي الحسابات بالإشراف على تخصيص الموارد العمومية واستخدامها. وسلَّطت المناظِرة الضوء على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات للارتقاء بمهارات مراجعي الحسابات وخبراتهم التقنية والمتعلقة بمكافحة الفساد. وأشارت أيضا إلى اعتماد حلول لتحليل البيانات كوسيلة لتجميع مجموعات البيانات المختلفة وتحليلها بصورة شاملة وللكشف عن الأنماط والسلوكيات غير المألوفة وحالات تضارب المصالح المحتملة و"الإنذارات بالخطر". وقدَّمت المناظِرة وصفا للقنوات المختلفة للتبليغ عن المخالفات والإبلاغ، بما في ذلك التطبيقات القائمة على الإنترنت وتطبيقات الهاتف المحمول، التي نُفِّذت بهدف تعزيز وتيسير آليات الإبلاغ عن حالات الاشتباه بارتكاب أفعال الفساد.

26- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثار المتكلمون عددا من المسائل التي تتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، مثل أنواع البرمجيات المستخدمة في وضع الحلول القائمة على هذه التكنولوجيات من أجل منع الفساد، ودرجة مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في تطوير هذه البرمجيات، ونسبة انتشار هذه التكنولوجيات في العالم القروي واستخدامها من جانب الأفراد ذوي المهارات التقنية المحدودة، وحماية البيانات الشخصية والحلول القائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من سوء الاستخدام ومن التلاعب بها ومن الهجمات السيبرانية، وتكاليف هذه الحلول وفعاليتها في منع الفساد مع مرور الوقت.

27- وشـدَّد متكلمون على أهمية تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات وفعاليتها في منع الفسـاد وتعزيز الكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العمومية وتيسير سبل الحصول على المعلومات وتعزيز الشفافية في الجهاز القضـائي وتيسـير تقديم الموظفين العموميين لإقرارات الذمة المالية، وهي إلزامية في بعض الولايات القضـائية، والتحقق منها. وأشـار متكلمون أيضـا إلى أن اسـتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات ازداد خلال جائحة كوفيد-19، وأثبت فعاليته بوجه خاص في منع وكشـف حالات إسـاءة اسـتخدام الموارد المخصـصـة للتصـدي لحالات الطوارئ والتعافي منها.

28- وأوضح عدة متكلمين فوائد تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الإبلاغ عن حالات الفساد المشتبه بها بطريقة آمنة ودقيقة تكفل سـرية هوية المبلغين، مما ييسـر إجراء ما يعقب ذلك من تحقيقات وملاحقات قضائية واسترداد للموجودات المسروقة.

29- وأشـار أحد المتكلمين إلى فعالية اسـتخدام الذكاء الاصـطناعي في التحقق من إقرارات الذمة المالية وتضـارب المصـالح، والتحقيق في المسـائل المتصـلة بالملكية النفعية. ورأى أن مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب المعني بالمخدرات والجريمة/المكتب) قد يكون قادرا، من خلال شبكـة العمليات العالمية لسلطات إنفاذ القانون المعنية بمكافحة الفساد التابعة له، على تيسير تبادل المعلومات التي تُجمع من خلال اسـتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات. وطلب المتكلم إلى الفريق العامل أن يسـتطلع إمكانية القيام، بدعم من المكتب، بإنشـاء منصـة لتبادل الممارسـات الجيدة بانتظام فيما بين الدول الأطراف في مجال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف منع الفساد وكشفه.

30- وأكد المتكلمون من جديد ضـرورة تعزيز التعاون الدولي من أجل تنفيذ الاتفاقية، لا سـيما أحكامها المتعلقة باسـترداد الموجودات، الأمر الذي يمكن أن يصـبح ميسَّـرا من خلال اسـتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات. وأُبلغ الفريق العامل بالجهود المبذولة على الصـعيد الإقليمي من أجل التصـديق على معاهدة بين ولايات قضـائية متجاورة من شـأنها تيسـير تبادل المعلومات بشـأن إقرارات الذمة المالية والتحقق منها واسـتخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات في استرداد الموجودات المسروقة. وأبلغ الفريق العامل أيضـا بالتطور الذي عرفته المنصـات الإقليمية التي تستخدم تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات من أجل إتاحة تبادل التقارير المتعلقة بمراجعة الحسابات بين الأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

31- وشكر عدة متكلمين المكتب على ما يقدمه من مساعدة ودعم تقنيين في تبادل الممارسات الجيدة في مجال وضع وتنفيذ حلول قائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف منع الفساد وكشفه.

32- وشـكر الرئيس المتكلمين على مشـاركتهم النشـطة في المناقشـات، وأشـار إلى ضـرورة ضـمان أمن وسـلامة الأدوات القائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصـالات وحمايتها من التهديدات السـيبرانية الجديدة. وفي هذا الصدد، اقترح عقد حلقة نقاش مخصَّصة بشأن هذه المسألة.

2- مناقشة مواضيعية بشأن التحديات والممارسات الجيدة في مجالات التوعية والتعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفساد

33- قدم الرئيس عرضا تمهيديا للبند 2 (أ) "2"، المعنون "مناقشة مواضيعية بشأن التحديات والممارسات الجيدة في مجالات التوعية والتعليم والتدريب والبحوث المتعلقة بمكافحة الفسـاد"، ودعا المشـاركين إلى تقديم ملاحظاتهم وتعليقاتهم في أعقاب العرض الاستهلالي الذي ستقدمه ممثلة للأمانة.

34- وقدمت ممثلة الأمانة ورقة المعلومات الأسـاسـية المتعلقة بالتوعية والتعليم والتدريب والبحوث في مجال مكافحة الفساد (CAC/COSP/WG.4/2022/3). وأشارت إلى أن ردود الدول الأطراف التي تلقتها الأمانة بعد الموعد

النهائي المحدد في 30 آذار/مارس 2022 قد أدرجت في ورقة الاجتماع CAC/COSP/WG.4/2022/CRP.1. ونوهت الممثلة مع التقدير بالمعلومات القيمة التي وردت من الدول الأطراف والتي شكلت الأساس لورقة المعلومات الأساسية. وأشارت إلى أن دولا أطرافا عديدة أبلغت عن مبادرات اتخذتها لمكافحة الفساد على جميع المستويات التعليمية وأبرزت أن التوعية والتعليم والتدريب والبحوث تمثل أدوات هامة لمنع الفساد. وسلطت الممثلة الضوء على أنشطة التوعية التي اضطلعت بها الدول الأطراف من أجل تعزيز ثقافة نبذ الفساد في أوساط الطلبة والشباب.

35- وأكدت الردود التي تلقتها الأمانة وجود اتجاه متزايد نحو إدماج مفاهيم النزاهة والأمانة والأخلاقيات في المناهج التعليمية للمدارس الابتدائية والثانوية، ويكون ذلك غالبا من خلال جعلها جزءا من المواضيع التي تتناول التربية المدنية والمواطنة العالمية. وأبلغت بعض الدول الأطراف عن أساليب مبتكرة لتعليم تلك القيم في المدارس الابتدائية والثانوية، بسبل منها إعداد قصص قصيرة وكتب للطلبة.

36- وأشارت الممثلة إلى وجود اهتمام متزايد بتعزيز التعليم في مجال مكافحة الفساد على مستوى التعليم العالي. فقد أشارت دول إلى تقديم دروس تتعلق بمكافحة الفساد والنزاهة والأخلاقيات كجزء من البرامج الأكاديمية الخاصة بالجامعات. وفي بعض الدول، أدرجت في المناهج الأكاديمية لجميع الجامعات الحكومية دروس إلزامية عن الفساد، في حين أدرجت دول أخرى بعض مفاهيم مكافحة الفساد في دروس أوسع نطاقا بشأن النزاهة والأخلاقيات.

37- وأكد مناظر من النمسا على التحديات التي واجهها قطاع التعليم بسبب جائحة كوفيد-19 وعلى ضرورة الاستفادة من أشكال مبتكرة من التعليم والتعلم. ولاحظ، فيما يتعلق بالتعليم في مجال مكافحة الفساد، أن أساليب التدريس عن بُعد والتعلم الإلكتروني لا يمكن أن تحل تماما محل الحضور الشخصي نظراً لطبيعة هذا الموضوع والفوائد الكامنة في المناقشة والتفاعل وجها لوجه. ووصف الجهود التي يبذلها المكتب الاتحادي النمساوي المعني بمكافحة الفساد لنقل المعارف بشأن منع الفساد إلى الطلبة وعامة الناس، والتي شملت حلقات عمل، وألعاباً لوحية، وتطبيقات الهاتف المحمول. وشدد على أهمية تبادل الممارسات الجيدة بشأن التعليم في مجال مكافحة الفساد على الصعيد الإقليمي.

38- وأشار مناظر من مصر إلى أهمية التعليم والتوعية في منع الفساد ومكافحته. فقدم سردا للمبادرات التي نفذتها المدارس والجامعات في بلده للتوعية بمخاطر الفساد وتعزيز التعليم والبحوث والتدريب بغرض المساهمة في عدم التسامح مع الفساد. وأشار المناظر أيضا إلى أن التربية المدنية مدرجة في المناهج الدراسية الوطنية على جميع المستويات التعليمية. كما أشار إلى الدروس التي قُدِّمت مؤخرا عبر الإنترنت بشأن منع الفساد ومكافحته، والتي تضمنت مفاهيم الأخلاقيات والنزاهة، وإلى برنامج درجة الماجستير في حقوق الإنسان ومنع الفساد ومكافحته الذي وضعته الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد في مصر. وقد استخدمت المواد التي أعدت لتلك الدروس أيضا لتدريب الموظفين الحكوميين وخبراء القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والجمهور. وقدم المناظر تقريرا عن استراتيجية لإصلاح المناهج التعليمية على جميع المستويات في مصر وعن إنشاء مركز لإجراء بحوث متخصصة بشأن منع الفساد وجمع البيانات المتصلة بالفساد. وأبلغ الفريق العامل بخطط حكومته لتنفيذ المبادرة العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد التي أطلقها المكتب في جميع أنحاء البلد.

39- وأشار مناظر من الاتحاد الروسي إلى النهج المتعدد المستويات الذي تتبعه حكومته إزاء التعليم والتدريب في مجال مكافحة الفساد، فهو يشمل تدريبا متخصصا في مجال مكافحة الفساد لموظفي هيئات مكافحة الفساد والموظفين العموميين وطلبة الجامعات وعامة الجمهور. وأشار إلى أن عدة جامعات قدمت برامج تدريبية متخصصة لخبراء مكافحة الفساد وموظفين عموميين، شملت برامج تدريبية على الإنترنت، وأن بعض الجامعات قد باشرت بتوفير برامج درجة الماجستير في مجال مكافحة الفساد وتعزيز الامتثال للقانون. وأشار المناظر إلى تنظيم مسابقة دولية للشباب بشأن مكافحة الفساد اجتذبت اهتمام الطلبة. واختتم كلمته

بالتأكيد على أهمية تطوير أدوات ومنتجات معرفية يمكن لطواقم البحوث والتعليم والطلبة وغيرهم من أصحاب المصلحة المهتمين استخدامها.

40- ولخصت مناظرة من المملكة العربية السعودية الجهود التي يبذلها بلدها من أجل تعزيز النزاهة على مستويي التعليم الابتدائي والثانوي، بسبل منها إدماج قيم النزاهة والأخلاقيات في المناهج الدراسية الوطنية. وأبلغت عن مبادرة جديدة تعرف باسم "وطننا أمانة"، كانت قد أطلقت من أجل تعزيز النزاهة والثقة في المؤسسات العمومية والخاصة. وأشارت المناظرة إلى "أندية النزاهة"، وهي مبادرة تهدف إلى تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد. وقد أنشئ خمسة وخمسون ناديا للنزاهة في الجامعات والكليات العسكرية في جميع أنحاء البلد. واختتمت المناظرة بتقديم معلومات عن شراكة أقيمت مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد تهدف إلى تصميم أداة عالمية لقياس الفساد.

41- وسلطت مناظرة من اليونسكو الضوء على دور التعليم في تعزيز المعايير الأخلاقية وتزويد الأفراد بالمعارف والقيم والمهارات والسلوكيات اللازمة لنبذ الفساد. وشددت المناظرة على أهمية تعليم تلك القيم والمعايير منذ سن مبكرة. وأشارت إلى أن اليونسكو والمكتب قد أقاما شراكة لتعزيز سيادة القانون وثقافة النزاهة دعما لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030. فأشارت على سبيل المثال إلى دليل موجه إلى معلمي المدارس الثانوية اشتركت في إعداده اليونسكو والمكتب. واختتمت كلمتها بالتأكيد على أن المعايير والقيم الاجتماعية مثل الأمانة والإنصاف والمساءلة والشفافية حاسمة الأهمية في المناهج التعليمية ويجب تدريسها في المرحلة التعليمية الابتدائية لكي تكون فعالة في منع الفساد.

42- وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثار المتكلمون مسائل من قبيل: تطوير منصات تعليمية على الإنترنت واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ووسائل تقييم فعالية وأثر البرامج والمواد التعليمية المعنية بمكافحة الفساد على جميع مستويات التعليم؛ والتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني بشأن التعليم؛ وإدراج التعليم والتوعية بشأن مكافحة الفساد في الخطط والاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد.

43- وأشار بعض المتكلمين إلى التحديات الكبيرة التي فرضتها جائحة كوفيد-19 على تنفيذ البرامج التعليمية في مجال مكافحة الفساد. ولاحظ متكلمون أن المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية صارت تتضمن قيما من قبيل النزاهة والشفافية والأخلاقيات، وأن المدارس تعكف على استحداث "أندية للنزاهة" فيها. وأشار متكلمون أيضا إلى أن كثيراً من الأنشطة التعليمية المناهضة للفساد تنفذ بحكم طبيعتها خارج نطاق المناهج الدراسية وتشمل استخدام منافسات ومسابقات الهاكاثون وأشرطة فيديو تعليمية وفنون. وأشار عدة متكلمين كذلك إلى أهمية تلقين الأطفال قيم الأخلاقيات والنزاهة والشفافية في سن مبكرة لمنع الفساد وتعزيز سيادة القانون.

44- وأشار الفريق العامل إلى تنظيم دورات دراسية أكاديمية وبرامج لمنح درجات علمية في مجال منع الفساد ومكافحته والنزاهة خاصة بمؤسسات التعليم العالي. وأبلغ عدة متكلمين عن تزايد الشراكات بين القطاع العام والأوساط الأكاديمية من أجل إجراء بحوث وإعداد وتوفير نمائط للتعليم الإلكتروني ومواد متخصصة وبرامج تدريبية للموظفين العموميين في مجالات تتعلق على الخصوص بمكافحة غسل الأموال وإدارة الأموال العمومية.

45- وأبرزت الحاجة إلى توفير مزيد من التدريب المتخصص للموظفين العموميين والممارسين في مجال مكافحة الفساد.

46- وأقر متكلمون بأهمية البرامج والأنشطة الرامية إلى توعية الموظفين العموميين بمخاطر الفساد الكامنة لدى أدائهم لمهامهم. وناقشوا أيضا المبادرات الرامية إلى توعية قطاعات المجتمع الأخرى، مثل القطاع الخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، بوجود الفساد وخطورته. ونوقشت في هذا الصدد المبادرات المبتكرة، بما فيها "التعهدات بالنزاهة" التي تلتزم بموجبها منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، طوعياً، بتنفيذ أنشطتها وأعمالها التجارية على نحو مستقيم ومشرِّف وسليم. وشملت المبادرات الابتكارية الأخرى

استخدام الأفلام القصيرة، واللوحات الإعلانية، ومسابقات كتابة المقالات، وتطبيقات الهاتف المحمول، وإعداد برامج لوسائل الإعلام وحملات تتناول البعد الجنساني للفساد.

47- ورحب عدة متكلمين بالمساعدة التي قدمها المكتب في إطار مبادرته العالمية للتعليم وتمكين الشباب في مجال مكافحة الفساد، وحثوا الدول الأطراف على توفير موارد كافية لتقديم المساعدة التقنية وإتاحة إمكانية وضع برامج تعليمية في مجال مكافحة الفساد، من طرف جهات تشمل المكتب. وطلب المتكلمون إلى المكتب إجراء دراسة وإعداد ورقة عن قياس أثر البرامج التعليمية في مجال مكافحة الفساد.

48- وقدم ممثل للأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد معلومات مستكملة عن الأنشطة التي تضطلع بها منظمته، والتي تشمل استحداث أدوات للتعلم الإلكتروني، وتنفيذ برامج للبحوث والتوعية، وبرامج لمنح درجة الماجستير في دراسات مكافحة الفساد، والتشارك مع المكتب في وضع برامج مدارس صيفية لمكافحة الفساد لفائدة الطلبة.

باء- توصيات أخرى

49- عرضت ممثلة للأمانة ورقة المعلومات الأساسية المتعلقة بتنفيذ قراري المؤتمر 3/9 و6/9 بشأن منع الفساد (CAC/COSP/WG.4/2022/4) . وقدمت آخر المستجدات المتعلقة بتنفيذ قرارات المؤتمر ذات الصلة، مع التركيز على منع الفساد، كما قدمت لمحة عامة عن جميع الأنشطة التي اضطلعت بها الأمانة في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2021 إلى شباط/فبراير 2022.

50- وأضافت الممثلة أن المكتب نفذ، خلال تلك الفترة، أنشطة متعددة للمساعدة التقنية على الصعيد العالمي والأقاليمي والإقليمي والوطني. وواصل المكتب عمله من أجل تعزيز انضمام جميع دول العالم إلى الاتفاقية، وعمله باعتباره مرصدا دوليا. وقدمت الأمانة المساعدة إلى الدول الأطراف بهدف إنشاء أو تعزيز قدراتها ومؤسساتها وأطرها القانونية والسياساتية من أجل منع الفساد ومكافحته. وقدمت المساعدة، على الخصوص، من أجل منع تضارب المصالح، وإرساء نظام خاص بإقرارات الذمة المالية، وتعزيز الإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين، وتعزيز النزاهة في مجال الاشتراء والإدارة السليمة للأموال العمومية، وتعزيز نزاهة السلطة القضائية والنيابة العامة، ومنع الفساد في القطاع الخاص، وتعزيز الأنشطة التعليمية، وتشجيع مشاركة المجتمع. وأولت الممثلة اهتماما خاصا لعمل المكتب في المجالات الناشئة مثل حماية الرياضة من الفساد، والتصدي للفساد الذي ييسر الجرائم التي تضر بالبيئة، وتقييم البعد الجنساني للفساد، ومنع الفساد ومكافحته في القطاع الصحي، وتعميم تدابير مكافحة الفساد في جهود حفظ السلام وبناء السلام.

51- وأعد المكتب أيضا عددا من المنتجات المعرفية، ومنها منشور عن الفساد في الرياضة والتصدي للرشوة في الرياضة: لمحة عامة على القوانين والمعايير ذات الصلة وعنوانه *Global Report on Corruption in Sport and Tackling Bribery in Sport: An Overview of Relevant Laws and Standards*، ودليل مرجعي يتعلق بالنهج القانونية للتصدي للتلاعب بالمسابقات الرياضية، وعنوانه *Legal Approaches to Tackling the Manipulation of Sports Competitions*، وتقرير يقدم لمحة عامة عن منع الفساد ومكافحته من حيث علاقته بالجرائم التي تضر بالبيئة، وعنوانه *Preventing and Combating Corruption as it Relates to Crimes that Have an Impact on the Environment: An Overview*، وتقرير عن جرائم الأحياء البرية والجهات الفاعلة الرئيسية والهياكل التنظيمية ونماذج الأعمال، وعنوانه *Wildlife crime: key actors, organizational structures and business models*، وورقة تتناول الأزمات والفساد وتدابير التصدي لحالات الطوارئ أثناء جائحة كوفيد-19: التجارب والدروس المستفادة، وعنوانها *Crises and corruption:*

emergency responses during COVID-19: experiences and lessons learned، وورقة عن جائحة كوفيد-19 وتفاقم التهديد الذي يشكله الفساد على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة في بلدان جزر المحيط الهادئ، وعنوانها *The COVID-19 Pandemic: Exacerbating the Threat of Corruption to Human Rights and Sustainable Development in Pacific Island Countries*، وورقة عن مخاطر الفساد في مجال الاشتراء العمومي في سياق جائحة كوفيد-19 في البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، وعنوانها *Corruption risks in public procurement in the context of COVID-19 in Pacific island countries*، وورقة سياساتية صدرت على نطاق الأمم المتحدة بشأن الفساد وجائحة كوفيد-19: التحديات القائمة على مستوى التصدي للأزمات والتعافي منها، وعنوانها *Corruption and COVID-19: challenges in crisis response and recovery*، أعدتها فرقة العمل العالمية المعنية بمكافحة الفساد التابعة للأمم المتحدة تحت القيادة المشتركة للمكتب وإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

52- وأفادت الممثلة بأن المكتب يعكف حاليا على إنشاء مراكز إقليمية لمكافحة الفساد تضم خبراء دوليين ووطنيين بغية تعزيز الخبرات الميدانية في مجال مكافحة الفساد، استكمالا للجهود المبذولة حاليا على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وأضافت أن المكتب قد أطلق، في أيلول/سبتمبر 2021، المركز الأول لمكافحة الفساد في المكسيك بغية تنسيق المساعدة التقنية وتقديمها إلى الدول الأطراف في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وأن هناك مركزاً ثانياً قيد الإنشاء لمكافحة الفساد في أفريقيا، مقره جنوب أفريقيا، وأن مركزاً ثالثاً سوف يُنشأ في آسيا، رهنا بتوافر الموارد.

53- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تبادل المتكلمون معلومات عن الجهود التي تبذلها بلدانهم لتنفيذ القرارات ذات الصلة. وشددوا على أهمية الشفافية في اتخاذ القرارات العمومية، وتعزيز مشاركة الجمهور في عمليات اتخاذ القرارات، ورصد تدابير مكافحة الفساد، فضلا عن استخدام الموجودات المصادرة في مشاريع اجتماعية.

54- وأشار ممثل للاتحاد الأوروبي إلى عملية داخلية لاستعراض مسألة سيادة القانون، تُستعرض ضمنها الأطر القانونية والمؤسسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي كما تصدر في إطارها توصيات بشأن مواضيع منها إدارة الأموال العمومية.

رابعا- الأولويات في المستقبل

55- قدَّم الرئيس عرضا تمهيديا للمناقشة في إطار البند 4 من جدول الأعمال المعنون "الأولويات في المستقبل"، ووجه انتباه المشاركين إلى تنفيذ الولايات المسندة إلى الفريق العامل وأولياته في المستقبل.

56- ولاحظ ممثل للأمانة أنه، منذ أن أنشأ مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية الفريق العامل في دورته الثالثة، قدم الفريق المشورة إلى المؤتمر وساعده في تنفيذ ولايته المتعلقة بمنع الفساد. وأشار إلى قرار المؤتمر 6/9 الذي أعاد فيه تأكيد ولاية الفريق، ورحب بجهود الدول الأطراف والتزامها بمواصلة تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة في مجال منع الفساد. وأشار كذلك إلى المواضيع التي حددها المؤتمر في قراراته 2/9 و3/9 و6/9 لكي يناقشها الفريق.

57- وأشار الممثل إلى أن الفريق العامل ربما يود، لدى تحديد أولوياته في المستقبل، النظر فيما يلي: (أ) المواضيع التي ناقشها الفريق العامل في اجتماعه الثالث عشر ومتابعتها؛ و(ب) المواضيع التي حددها المؤتمر والفريق العامل في دورات سابقة والتي لم ينظر فيها بعد على نحو شامل؛ و(ج) المواضيع التي نظر فيها الفريق العامل في اجتماعاته السابقة والمعلومات المنبثقة عن الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ. ومن

أجل زيادة تيسير استبانة الأولويات في المستقبل، اقترح الممثل أيضا أن ينظر الفريق العامل في تقييم حالة تنفيذ جميع قرارات المؤتمر بشأن منع الفساد وجميع التوصيات الصادرة عن الفريق.

58- وفي المناقشة التي تلت ذلك، اقترح أحد المتكلمين أن ينظر الفريق العامل، في إطار الأولويات في المستقبل، في تدابير لمنع غسل الأموال (المادة 14 من الاتفاقية) ومنع الرشوة، مع التركيز على منع التماس الرشاوى.

59- ولاحظ المتكلمون تزايد عدد القرارات المتعلقة بمنع الفساد التي يعتمدها المؤتمر واقترحوا أن يساعده الفريق العامل في تبسيطها وتوحيدها في عدد أقل من القرارات.

60- وشدد أحد المتكلمين على أهمية التنفيذ الفعال للتوصيات المعتمدة من جانب الهيئات الفرعية كوسيلة لضمان تقديم المساعدة التقنية بفعالية.

61- وسلم المتكلمون بأهمية الاستعراضات القطرية والتقارير المواضيعية التي تعدها الأمانة في إطار الدورة الثانية لآلية استعراض التنفيذ. واعتبرت نتائج الاستعراضات القطرية والنتائج الواردة في التقارير المواضيعية المتصلة بالفصل الثاني من الاتفاقية ذات صلة فيما يتعلق باستبانة أولويات الفريق العامل في المستقبل.

خامسا- الاستنتاجات والتوصيات

62- سلم الفريق العامل بإحراز الدول الأطراف تقدُّما في مجال تنفيذ قراري المؤتمر 3/9 و6/9. وشدد الفريق على الحاجة إلى الحفاظ على هذا التقدم ودعم تقديم المساعدة التقنية بفعالية من أجل تعزيز تنفيذ الاتفاقية تنفيذا كاملا.

63- وأوصى الفريق العامل بأن تواصل الدول الأطراف تشجيع تبادل الممارسات الجيدة والمعلومات بغرض تيسير استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، فضلا عن التوعية والتعليم والتدريب والبحوث فيما يتعلق بتنفيذ الاتفاقية.

64- وأوصى الفريق العامل بأن تعتبر مسألة الإشراف العمومي على استخدام الإعانات من جانب الكيانات الخاصة وفي إصدار التراخيص التي تمنحها السلطات العمومية للأنشطة التجارية (الفقرة 2 (د) من المادة 12 من الاتفاقية) موضوعا يناقشه الفريق.

65- واقترح الفريق العامل النظر في آراء الأمانة بشأن كيفية تعزيز كفاءة اجتماعات الفريق وفعالية تقديم المساعدة التقنية.

66- وأوصى الفريق العامل باستطلاع إمكانية القيام، بدعم من المكتب، بإنشاء منصة خاصة بالدول الأطراف من أجل تبادل الممارسات الجيدة فيما يتعلق باستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات بهدف منع الفساد وكشفه.

67- وطلب الفريق العامل إلى الأمانة أن تواصل تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأطراف، بناء على طلبها ورهنا بتوافر موارد من خارج الميزانية، وأن تجمع معلومات عن الممارسات الجيدة المتصلة بالمواد 9 و10 و13 من الاتفاقية وتتعهدها.

68- وأوصى الفريق العامل بتنظيم حلقة نقاش مكرسة بشأن كيفية ضمان أمن وسلامة الأدوات القائمة على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات وحمايتها من التهديدات السيبرانية وإساءة الاستخدام.

69- ورحب الفريق العامل باقتراح الأمانة المتعلق بتقييم حالة تنفيذ قرارات المؤتمر بشأن منع الفساد والتوصيات التي اعتمدها الفريق، رهنا باستبانة موارد من خارج الميزانية وتوافرها.

70- وشدد الفريق العامل على ضرورة أن تعيد الدول الأطراف ودوائر المانحين على حد سواء تأكيد التزامها بمنع الفساد، بسبل منها توفير مساهمات من خارج الميزانية تكون متعددة السنوات ومخصصة بشروط ميسرة، لكي يتمكن المكتب من مواصلة تقديم المساعدة التقنية بغرض منع الفساد على الصعيد الوطني والإقليمي والأقاليمي والعالمي.

سادسا- اعتماد التقرير

71- اعتمد الفريق العامل، في 17 حزيران/يونيه 2022، تقريره عن اجتماعه الثالث عشر (CAC/COSP/WG.4/2022/L.1 و CAC/COSP/WG.4/2022/L.1/Add.1 و CAC/COSP/WG.4/2022/L.1/Add.2 و CAC/COSP/WG.4/2022/L.1/Add.3) بصيغته المعدلة شفويا.